

تقرير تعقد الجمعية العمومية لمساهمي «سوليدير» جلسة اليوم، لمناقشة النتائج المالية في 2016 وتقرير مجلس الإدارة، وسط استياء صغار المساهمين من توصية الإدارة بـ «تدوير الأرباح المتراكمة»، على الرغم من ادعائها أن الشركة «تتمتع بمقومات مالية متينة». لم توزع الشركة أنصبة أرباح في خلال 21 سنة إلا بقيمة 1.14 مليار دولار، في حين أن إيرادات مبيعاتها تجاوزت 3 مليارات دولار، في هذا الوقت، ارتفعت الكلفة الإدارية من 9 ملايين دولار في عام 2002 إلى 32.7 مليون دولار حالياً، رغم صرف مئات الموظفين

«سوليدير»: تدوير الأرباح والمساهمون مهمتعضون

محمد وهبة

من أصل إيرادات بيع أراض بقيمة 218 مليون دولار في عام 2016، بلغت قيمة الأرباح الصافية، التي أعلنتها سوليدير لمساهميها، نحو 63,1 مليون دولار. أين ذهب الفرق كله؟

في الواقع، نتجت هذه الإيرادات من توقيع 11 عقد بيع بسعر للمتر المربع المبني يبلغ 2971 دولاراً، أي بثمن «متدنٍ». إلا أن القيود المحاسبية تظهر أن الشركة خصصت أكثر من 144 مليون دولار مؤونات لتغطية ديون معدومة أو مصاريف غير مدفوعة، ما عدا الديون الهالكة التي شطبت فوراً أو تلك التي شطبت عن سنوات ماضية... يأتي ذلك على الرغم من أن تقرير مجلس الإدارة



**كلفة الإدارة تبلغ
32,7 مليون دولار رغم صرف
مئات الموظفين**

بواصل تقديم الوعود الواهية عن أن الشركة لديها من المقومات المالية ما يكفي «لمواجهة التحديات المختلفة وإنجاز ما تبقى من أشغال ومشاريع المتابعة تحقيق أهدافها وحماية حقوق المساهمين». هذا الكلام الوارد في مقدمة التقرير ليس إلا «وعد أليس بالجنة»، فقد حققت الشركة بين 1995 و2016، أي على مدى 21 سنة، إيرادات من بيع أراض بقيمة إجمالية تزيد على 3 مليارات دولار، فيما لم توزع على المساهمين سوى ما قيمته 1,14 مليار دولار. استهلكت إدارة الشركة القسم الأكبر من الأراضي التي استولت عليها في عام 1994، من دون أن تنجز مشروعها، بل حاولت التمذد أفقياً وعمودياً لتغطية ما يحصل فعلاً في حساباتها. جاء التمذد نحو الخارج بشكل مخالف لقانون إنشاء الشركة، فتأسست «سوليدير انترناشيونال» التي كان لديها عقود بمليارات



متابعة

مطمر الكوستابرافا لن يُقفل اليوم

انتهت، أمس، المهلة التي حددها قاضي الأمور المستعجلة في بعيدا، القاضي حسن حمدان، لإقفال مطمر الكوستابرافا. وبحسب المعلومات، فإن من المستبعد أن يُنفذ القرار القضائي اليوم.

يقول المحامي حسن بزري، أحد الناشطين الذين تقدّموا في أيلول الماضي باستحضار لدى القاضي من أجل إقفال المطمر، إنه ليس من المفروض أن يصدر عن القاضي حمدان اليوم أي قرار، لافتاً إلى أن بإمكان المحامين أخذ نسخة عن قرار الإقفال

والتوجه نحو دائرة التنفيذ من أجل تنفيذه «إلا أننا سنستعمل حتى يوم الخميس المقبل، موعد جلسة استئناف القرار النهائية لبنني على الشيء مُقتضاه». ويضيف حمدان في هذا الصدد: «إذا ختمت محكمة الاستئناف الملف وقررت فسخ القرار، فلن يكون لإجراء إقفال المطمر معنى، أما إذا قرّرت الإبقاء على القرار، أو أرجأت جلسة الحكم النهائي، فعندها سنعمد في اليوم نفسه إلى تنفيذ قرار القاضي حمدان من أجل إقفال المطمر». وكان اتحاد بلديات الضاحية

الدولارات، ولم تلبث أن تقلصت إلى بضعة ملايين، ثم بدأت الشركة تبحث عن عقود في لبنان، وهو أمر مخالف لقانون إنشائها أيضاً. وتمذدت الشركة أيضاً في طبيعة عملها، فأسسست شركات خدمات وشركات سياحية الطابع، وأخيراً

دخلت في مجال السينما (1). في هذا الوقت، كانت كلفة الإدارة ترتفع بوتيرة ملحوظة من 9 ملايين دولار في عام 2002 إلى 14,3 مليوناً في 2006، ثم 24,3 مليوناً في 2008، وبعدها قفزت إلى 42,7 مليوناً في 2010 ثم إلى 38 مليوناً في 2012.

قبل أن تتراجع قليلاً في في 2016 إلى 32,7 مليون دولار، رغم صرف مئات الموظفين. هذه الوقائع تظهر أن الفرق بين الإيرادات المجمعة على مدى 21 سنة وبين أنصبة الأرباح المدفوعة للمساهمين خلال الفترة نفسها بلغ أكثر من 1,8 مليار دولار، ولم يستفد منه أصحاب الحقوق الذين يحملون أسهماً لا يزيد سعر الواحد منها على 9 دولارات، في حين أن قيمة أملاكهم تقدر بملايين الدولارات. لا يمتلك صغار المساهمين القوة

**الخميس الحقبك
هو موعد جلسة
استئناف قرار القاضي
حمدان النهائية**

حمدان جاء بعد أسبوع فقط من تاريخ إصدار الأخير قراره المتعلق بالوقف الكلي لأعمال نقل النفايات إلى المطمر بعد أربعة أشهر من تاريخ تبليغ القرار إلى كل من الشركة المتترمة أعمال إنشاء المطمر، شركة «الجهاد للتجارة والمقاولات»، واتحاد بلديات الضاحية الجنوبية، ومجلس الإنماء والإعمار الذي أدخل في القضية. وللتذكير، فإن استحضار الناشطين بوجه الجهات المذكورة لدى قضاء العجلة في 22 أيلول الماضي، جاء على

الجنوبية، قد تقدّم في 7 شباط الماضي لدى محكمة الاستئناف المدنية في جبل لبنان، بطلب استئناف قرار إقفال مطمر الكوستا برافا. حينها، برز الاتحاد إقدامه على طلب الاستئناف بعجزه عن تحمّل أزمة تصريف نفايات الضاحية التي سيُنجزها إقفال المطمر، وبالتالي تجنباً لخطر تكسّس النفايات في الشوارع وبين البيوت في ظل غياب بديل عملي أو حتى اقتراحات من قبل السلطة والمعنيين. استئناف الاتحاد لقرار القاضي

